بأن هنية شارك في صياغة مذكرات مؤيدة لـ «فتح»، ودعوات الى الاضراب. وورد في حيثيات قرار المحكمة العليا انه يحق لسلطات الاحتلال العمل وفقاً للصلاحيات الممنوحة لها في استخدام الابعاد (**الشعب** ، ١٩٨٦/١١/٤).

وكانت المحامية لانغر قدمت، فور اسناد مهمة الدفاع عن هنية اليها بالتعاون مع المحامي افيغدور فيلدمان، طلباً الى لجنة الاستئناف العسكرية الاسرائيلية ضد أمر الابعاد، واوضحت ان ذلك يعتبر ضرورياً قبل التوجه الى المحكمة العليا الاسرائيلية لاستصدار أمر احترازي بمنع ابعاد موكلها. وقد عقدت لجنة الاستئناف العسكرية اجتماعاً لها بتاريخ ١٩٨٦/١١/٦، دام عشرين ساعة، ناقشت خلاله القضية، واستمعت، لمدة ساعتين، الى إفادة هنية نفسه، ومن ثم أقرت رفع توصية بابعاده، وامهلته مدة ٤٨ ساعة، يتقدم في خلالها بالتماس الى محكمة العدل العليا الاسرائيلية (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/١١/٧). وقالت الاذاعة الاسرائيلية ان اللجنة بعثت بتوصياتها الى قائد المنطقة الوسطى، ايهود براك، مشيرة الى رد طلب هنية، مضمنة هذه التوصيات المواد الممنوع الكشف عنها. وقد أقر قائد المنطقة الوسطى توصيات اللجنة بشأن الابعاد (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/١١/٨).

وخلال زيارة قصيرة قامت بها لانغر لهنية، في غرفته في سجن جنيد القريب من نابلس، وقّع هنية على تصريح مشفوع بالقسم، لتقديمه الى المحكمة العليا، وهو ما فعلته لانغر، فيما بعد، كالتماس الى المحكمة (**الفجر** ، ١٩٨٦/١١/١٠).

وفي مقابل ذلك، قدمت النيابة الاسرائيلية العامة الى المحكمة العليا وثيقة ادعت فيها بأن هنية يشغل منصباً كبيراً في م.ت.ف. وان له علاقة بنشاطات معادية لاسرائيل، واعمال قتل. واشارت الى ان الوثيقة تضم تسع صفحات، وتحمل توقيع ايهود براك، الذي وصف هنية بأنه «مخرب بكل معنى الكلمة، ومن زعماء المخربين» وليس شخصية سياسية. ومما قاله براك، ايضاً، للمحكمة العليا، في معرض تبرير قراره ابعاد هنية، ان القرار اتخذ بموافقة واقرار المستويات السياسية العليا في اسرائيل، وبعد أن اتضح ان الحفاظ على الامن يستوجب ابعاده من المنطقة (**الشعب** ، ١٩٨٦/١١/٢٦؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت** ، ١٩٨٦/١١/٢٥). وفي رده على الاتهامات الموجهة الى موكله، طالب المحامي أفيغدور فيلدمان المحكمة العليا بالكشف عن المواد السرية التي قدمها الادعاء العام لتبرير ابعاد هنية. وقال فيلدمان، الذي يمثل حركة حقوق المواطن، ان القسم الذي تم نشره من بين المواد القضائية التي تقدم بها الادعاء العام الاسرائيلي لا يتضمن ما يبرر ابعاد موكله عن البلاد، اذ ليس في هذه المواد ما يثبت كون هنية من قادة «فتح» الكبار، كما ورد في طلب الادعاء العام لرد التماسه (**الفجر** ، ١٩٨٦/١٢/١٦).

كراهية مشتركة

جاءت المواقف والتعليقات الاسرائيلية الرسمية حول قضية اكرم هنية متفقة في جوهرها لجهة تأييد ابعاده، وعمل معظم المسؤولين الاسرائيليين المعنيين بالأمر بدأب لتبرير قرار الابعاد وايجاد اسنادات قانونية له. فقال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، انه من حق الحكومة الاسرائيلية ان تمارس كل اجراء قانوني لمكافحة الارهاب. وقد أصدر أمر الابعاد ضد هنية على خلفية نشاطه في اطار م.ت.ف. واضاف رابين قائلاً: «ان اللجنة الاستشارية وجدت ان ما قدم اليها من ادلة عن نشاط هنية يكفي لتبرير المصادقة على أمر ابعاده الذي اصدره قائد المنطقة الوسطى» (**المصدر نفسه**).

وحول الامر عينه، قالت مصادر عسكرية اسرائيلية مسؤولة ان قرار الابعاد يعتبر جزءاً من عقاب موجه ضد اهداف محددة. وقال مصدر عسكري رفيع المستوى ان الاعتقالات الادارية، واوامر الابعاد، تشكل نوعاً من العقوبات الفعالة جداً. وهما طريقتان مسموح بهما بموجب القانون الاسرائيلي؛ فاذا كانت هناك هيئة معنية تمارس نشاطاً سرياً معادياً لاسرائيل، فانه في الامكان غلقها نهائياً، واخذ ثلاثة اعضاء مركزيين منها واعتقالهم ادارياً؛ وفي مثل هذه الحالة يفضل جهاز الامن الاسرائيلي الطريقة الثانية، أي الابعاد (**المصدر نفسه**).

أما رئيس اركان الجيش الاسرائيلي، موشي ليفي، فقال في اجتماع للجنة الخارجية والامن في الكنيست الاسرائيلي، تم خلاله بحث في قرار ابعاد